الحالة الاقتصادية الزراعية

ووسائل زيادة الانتاج

---

(٢)

زراعة القطن في الحياض

قال المرحوم العلامة على مبارك باشا في صفحة ٥٠ من كتابه «نخبة الفكر في تدبير نيل مصر» أن قد اختلف في سبب خصب الارض بغمرها بماء النيل فقيل ان سبب ذلك الغرين (الطمى) لانه يكون للارض كالسماد الذى يمنحها القوة وقيل سببه الماء نفسه لان طبقة الطمى قد تكون رقيقة جدا فى بعض المواضع أو معدومة ويكون الخصب حاصلا والزرع قويا فلو كان الخصب من الطمى لكان زرع تلك الارض ضعيفا والوجه أن كلا منهما سبب في الخصب فان الماء بتغطيته الارض يدخل في خلالها مختلطا بالطمى فيتخللها ويذيب أملاحها التى لا نفع لها ثم تنفصل تلك الاملاح عنها وتذهب مع الماء بعملية الصرف وتبقى الارض سالمة من ذلك متشربة بالمواد العضوية التى اكتسبتها من المـاء والطمى . فالطمى من مزايا النيل التى خصه بها البارى سبحانه وتعالى . انتهى .

ويعلم من ذلك أنه لحسن الانتفاع بمياه النيل يجب الحصول منها على أعظم كمية ممكنة من الطمى المخصب للارض .

ولقد دلت التحاليل التي عملت لمياه النيل أنها لا تكون في حالة نقاوة أو تعكير واحدة طول السنة فتكون صافية في أشهر مخصوصة ومتحملة بمواد الطمى كثيرا أو قليلا في أشهر أخرى • وأن كل مليون متر مكعب منها يحتوى من الامتار المكعبة من الطمى على المقادير الآتية :

يناير	١٦٧
فبراير	١٢٦
مارس	٥٣
أبريل	٦٦
مايو	٤٨
يونيه	٦٩
يوليه	١٧٨
أغسطس	١٤٩٢
سبتمبر	٥٤٣
أكتوبر	٣٧٨
نوفمبر	٣٤٤
ديسمبر	٢٨٩

ويرى بداهة من هذه الارقام أن قبول المياه بالحياض فى شهر أغسطس وحده خير من قبولها بها في أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر مجتمعة مع بعضها وأن حرمان أراضى الحياض من مياه أغسطس جريمة زراعية لا تغتفر •

نقرأ في الصفحة ٥١ من التقرير السنوى لوزارة الاشغال سنة ١٨٩٤ ما ترجمته :

لقد أصدرت وزارة الاشغال العمومية قرارا في سنة ١٨٩٣ بألا يتأخر دخول المياه فى الحياض عن ١٠ أغسطس من كل عام ذلك لان المياه فى الايام الاولى من شهر أغسطس هى أغنى مياه النيل بمواد الطمى

المعلقة بها وتأخير دخولها في الحياض المقصود معناه حرمان الحياض لكميات هائلة من الطمى المجدد لخصبها وترك ثمرة هذا الخصب تنحدر مع الماء الى البحر المالح بدلا من الانتفاع بها بالحياض .

الا أنه رغما من صدور هذا القرار فان مجلس الوزراء قرر تأجيل فتح المياه بالحياض الى ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٤ بناء على شكاوى المزارعين وبذلك حرمت الحياض من أحسن مياه حمراء مدة خمسة أيام .

يحصل ذلك لخلاص مسطحات ضئيلة من الذرة تزرع داخل الحياض وكان على أربابها اما التبكير في زراعتها أو اتخاذ الحيطة لنجاتها من الغرق . انتهى .

يندب مفتش عموم الرى في سنة ١٨٩٤ حظ الحياض لتأخير فتح المياه الحمراء بها خمسة أيام فقط من ١٠ الى ١٥ أغسطس ولكنا في هذه السنوات الاخيرة وفي سنة ١٩٢٧ أخرنا دخول المياه بالحياض لتواريخ وصلت الى ١٥ نوفمبر أى نحو التسعين يوما كما يرى من الكشف الآتى :

تفتيش رى	المساحة بالفدان	تاريخ دخول المياه بالحياض	تاريخ الصرف
قسم خامس ...	٢٩٨٥٨٨	١٠ أغسطس — ١٢ منه	١٥ أكتوبر — ١٩ نوفمبر
جرجا	٤٤٠٣٩٩	١٧ أغسطس — ٢٧ سبتمبر	٤ أكتوبر — ٧ نوفمبر
أسيوط	١٩٦٩٦٠	٥ سبتمبر — ٣٠ منه	١٣ أكتوبر — ٣١ منه
رابع	١٠٨٢٤٥	١٠ سبتمبر — ٢٨ منه	٣٠ نوفمبر — ٧ ديسمبر
الجيزة	٥١٤٢١	٥ سبتمبر — ١٥ نوفمبر	٥ نوفمبر — ٢٨ منه
اليكون	١٠٩٥٦٠٣		

ان الذين لهم المام برى الحياض والزراعة فى الحياض يدركون أن الصرف في ٢٨ نوفمبر أو في ٧ ديسمبر يسبب قلة هائلة في المحصول ويقررون أنه بتأخيره الى حد هذه التواريخ المتأخرة جدا بعد أن فارقت المياه معظم خصوبتها لاتنتج الارض من المحاصيل بقدر ماكانت تنتجه في السابق خصوصا لو راعينا أن هذا التأخير موجب لتقليل مدة مكث

المياه بالارض عما هو مقرر لها ومقداره أربعون يوما • وهى المدة التى دلت التجارب من عهد الفراعنة للآن على ضرورة غمر الارض فيها بالمياه حتى تتشبع التشبع الكافي لتغذية النباتات فيما بعد صرف المياه عنها •

لقد كان المهندسون لسنوات مضت يقدسون عادة أجدادهم هـذه ويدخلون المياه الحمراء بالحياض ابان الفيضان لا من أفمام ترع التغذية الرئيسية فقط بل ومن ذيول المناطق ومن المصارف والهدارات بل ومن ترع خاصة تعرف بترع المياه الحمراء تحفر فى محاذاة كل منطقة لتكون قريبة جدا منها لامدادها بها في فترة علو مياه النيل •

ليست مياه الفيضان عالية طول مدة الرى الحوضى بدرجة واحدة كما يرى من الكشف الآتى المبين به متوسط منسوب مياه النيل كل خمسة أيام على مقياس أسوان في مدة عشرين سنة والصفر معتبر أنه متوسط سطح المياه مدة التحاريق المنقول عن صفحة ٥٣ من كتاب الرى المصرى تأليف السير وليام ويلكوكس طبع لندن سنة ١٨٩٩

المقياس	التاريخ	المقياس	التاريخ
٧٫٥	٥ أغسطس	٧٫٧	٢٠ سبتمبر
٦٫٦	١٠ »	٧٫٦	٢٥ »
٧٫٠	١٥ »	٧٫٤	٣٠ »
٧٫٣	٢٠ »	٧٫٠	٥ أكتوبر
٧٫٦	٢٥ »	٦٫٧	١٠ »
٧٫٨	٣١ »	٦٫٣	١٥ »
٧٫٩	٥ سبتمبر	٦٫٠	٢٠ »
٧٫٩	١٠ »	٥٫٧	٢٥ »
٧٫٩	١٥ »	٥٫٢	٣٠ »

فمياه الفيض تكون في علوها في النصف الاول من سبتمبر ومن الواجب انتهاز هذه الفرصة لدخول أكبر وأخصب كمية منها فى الحياض لا الانتظار لما بعد ١٥ نوفمبر حتى تروق المياه وينحط منسوبها لمجرد المحافظة على زراعة القطن في الحياض .

ان أيام النصف الاول من شهر سبتمبر هى أيام مقدسة في مصر من عهد الفراعنة للآن وفيها يقع النيروز الذى يعيد فيه الاقباط والمسلمون على السواء في الصعيد ، وأول السنة القبطية تقع حوالى ١٢ سبتمبر وفيه يعم السرور في القرى لما يشاهده المزارعون من تمام رى أراضيهم فسنتنا المصرية هى سنة نيلية علاقتها بالنيل وتبتدىء من وقت تعاظمه وغمره للاراضى في يوم ١٢ سبتمبر .

لماذا نضيع ثروتنا وعاداتنا التى ورثناها عن أجدادنا للدفاع عن مساحة قليلة من القطن فى الحياض . تلك الزراعة التى لم تنشأ الا من نحو عشرين سنة مضت وانتشرت الآن فصارت تشغل ١٥٥ر٤٦٥ فدانا كاحصاء صيف سنة ١٩٢٧ من ذلك ١٢٧ر٢٢٤ فدانا تروى من ٣٤٦٦ وابورا أرتوازيا والباقى وقدره ٢٧٩٦٤ فدانا تروى من وابورات مركبة على النيل وفروعه .

ومساحة الحياض نفسها كانت تلك السنة ١٠٩٥٦٠٣ فدانا كتقدير وزارة الاشغال و٩٤٥ر٣٧٨ فدانا كتقدير وزارة الزراعة .

وسواء أخذنا هذا الرقم أو ذلك فان نسبة أراضى القطن المنزرع بالحياض الى مساحة تلك الحياض لاتتعدى ١٦ فى المائة وليس من الصواب ولا من العدل أن تراعى مصر مصلحة صاحب السدس لتضحى بصاحب خمسة الاسداس .

ان دفاع الحكومة عن زراع القطن في الحياض بتأخيرها دخول المياه بها محافظة على الاقطان عمل لا مبرر له .

ان أصحاب الزراعات القطنية أغنياء ومسموعو الكلمة فيتغلبون على خصومهم الهادئين المطيعين للاوامر الشاكين سوء حظهم لله ناصر الضعيف •

ان أصحاب خمسة الاسداس أى ١٣٨ر٩٤٠ فدانا يئنون من تلف أراضيهم وضياع ثروتهم من عدم دخول المياه الحمراء في أوائل أغسطس وتأخيرها الى أكتوبر ونوفمبر للمحافظة على زراعة ١٥٥ر٤٦٥ فدانا من القطن زرعها أصحابها من غير اتفاق سابق مع الحكومة ولا مع زملائهم المشتركين معهم في مرافق الاحواض •

ان حق قبول المياه الحمراء بالحياض هو حق ارتفاق قديم مقرر من عهد الفراعنة والملاك الذين يريدون الآن التخلص منه عليهم أن يتحملوا هم تبعة عملهم فيحافظون هم على زراعاتهم بمصاريف من طرفهم •

وان أرادت الحكومة مساعدتهم من خزينتها ومشاركتهم في تلك المحافظة فهذا أمر آخر ليس محل بحثه هنا •

ان زراع القطن فى الحياض يجب عليهم قبل الاقدام على ادخال هذه الزراعة الحديثة في أراضيهم أن يفكروا في المحافظة عليها بحصرها داخل جسور متينة تدرأ عن زراعاتهم غائلة الغرق وبذلك يتجنبون بعثرتها هنا وهنالك كما هو حاصل الآن فيختارون محلا لائقا لتلك الزراعة ويحيطونه بجسر حوشة وبذلك يمكنون الحكومة من توزيع المياه الحمراء بالحياض مبكرة ويتمكنون هم من ترك الاقطان قائمة على سيقانها حتى يتم نضجها •

هذا هو الحل الطبيعى المقبول لهذه الازمة التى أوجدتها رغبة مزارعى الصعيد في انتاج القطن بأرض الحياض •

وليست ما شرعت فيه مؤخرا وزارة الاشغال بالحل العملى العادل لتلك المشكلة • فان تلك الوزارة شرعت في توسيع مآخذ المياه لتتمكن من رى الحياض في نصف المدة المقررة لها وان نجح هذا الحل من الوجهة

الهندسية فانه لن ينجح من الوجهة الزراعية لقلة مكث المياه على سطح الارض من جهة ولدخولها رائقة من جهة أخرى .

لا مبرر للحكومة فى تضحيتها مصلحة أصحاب خمسة الاسداس لمنفعة صاحب السدس ويجب سن تشريع من النوع السالف تحديده ليتمكن أصحاب أراضى الحياض من الانتفاع بأراضيهم على الوجه المقرر له من قديم الزمان وتستريح الحكومة من عناء التدخل بين الطرفين كل عام .

كيف تحرم الحياض من الطمى وما أرض مصر الا هدية النيل كما قيل والمقرر أن سطحها يعلو نحو عشرة سنتيمترات كل مائة عام .

فلو حرمت الارض من الطمى وبالتبعية من العلو فمع علو سطح المياه بالنيل من سنة لاخرى يختل الارتباط الذى بين سطح الارض وسطح الماء مع توالى الاعوام تصبح الاراضى بركا ومستنقعات .

وقبل الختام ألخص هنا ما قيل في جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ عن هذا :

معالى عثمان محرم باشا (وزير الاشغال) — ان وزارة الزراعة هى الوزارة المختصة ترى من الوجهة الفنية أن تأخير اطلاق المياه في الحياض ليس من مصلحة الاراضى لان المياه الحمراء وهى مياه أول الفيضان مشبعة بالطمى فتأخير اطلاق المياه معناه ملء الحياض بالمياه الصافية وحرمانها من الطمى مما يؤدى الى الاضرار بالزراعة الشتوية وليس لدى الملاك كلهم آبار ارتوازية لرى القطن ، بل ان ذلك قاصر على الاغنياء الذين يطلبون تأخير اطلاق المياه للاتجار بمياه آبارهم والانتفاع على حساب صغار المزارعين الذين لا يجدون بدا من الخضوع لهم .

وتأخير اطلاق المياه يسبب انحطاط حالة الارض لان الاهالى في الصعيد لا يستعملون السماد ويستعيضون عنه بالطمى الذى تحمله مياه الفيضان فاذا حرمنا أراضى الحياض من المياه الحمراء نكون قد حرمناها من أهم عنصر من العناصر الحيوية للزراعة .

وهـذه مسألة رآها بعينـه معالى وزير الزراعة وأشار على وزارة الاشغال بأن تتريث في الامر لان المسألة خطيرة وتجب دراستها دراسة تامة اذ لا يصح أن تضحى مصالح صغار المزارعين ليستفيد أصحاب الوابورات فضـلا عن أن هـذا يؤدى الى اضمحلال أراضى الصعيد وهى التى تنتج أحسن المحاصيل الشتوية •

وبالرغم من هذه التصريحات الرشيدة فان أغنياء القوم وهم قليلون تغلبوا على فقرائهم الذين يملكون في مجموعهم خمسة أمثال ما يملكه الاغنياء أصحاب الوابورات وأخرت وزارة الاشغال اطلاق المياه بالحياض الى تواريخ متأخرة جدا كما تبين من الجدول السالف ذكره بارشاد وزارة الزراعة •

وقد قال معالى فتح الله بركات باشا وزير الزراعة فى مجلس الشيوخ بجلسة ٦ يوليه سنة ١٩٢٧ عن هذا ما يأتى :

اتفقت ووزير الاشغال على أن نستنير برأى سكان البلاد ورأينا أن أحسن وسيلة للوقوف على اتجاه الآراء والرغبات هى أن نحدد ميعادا معينا ينشر عنه في الجرائد ويدعى اليه الناس ممن يرون وجوب تأخير رى الحياض وممن يرون العكس •

فعلنا ذلك فاجتمع أمس بوزارة الزراعة نحو ثلثمائة رجل كلهم من أعيان البلاد فباحثناهم في الامر طويلا وبكل دقة وكانت النتيجة اجماعا في الواقع على أن يكون رى الحياض في الميعاد المتأخر ولم ير الرأى الآخر وهو اطلاق المياه مبكرا سوى شخصين اثنين لم يتناولا المسألة من وجهها العام وانما قصرا كلامهما على حياض معينة وما كانا ليدليا بحجة يردان بها حجج الآخرين انتهى •

بهذا خسر أصحاب خمسة الاسداس وكسب أصحاب السدس لانه أمكن لهؤلاء الاخرين الحضور للوزارة بمصر وأما صغار الفلاحين الذين يملكون خمسة الاسـداس والذين لا يقـرأون الجرائد ولا الاعلانات فلم

يحضروا للوزارة ولو حصلت المقابلة في البلاد لكانت النتيجة عكس ما تقرر بلا مراء لا بثلثمائة صوت بل بثلاثين الفا بل بثلثمائة الف صوت .

عدم وجود مكاتب تجارب فعالة وارشاد المزارعين لتحسين حالهم .

ان طريقة النجاح المضمونة للاعمال العملية والتى دلت التجارب فى كافة فروع الاعمال على ضرورة السير فيها هى وجود محطات أو مكاتب للتجارب تسير جنبا لجنب مع تلك الاعمال .

فأصحاب الورش والصنائع والجامعات والبلاد الزراعية في الامم الراقيـة ومربو الحيوانات والنبـاتات يوجدون بجانب أعمالهم مكاتب التجارب ليتمكنوا بنتائج أبحاثها وكشفها من مزاحمة غيرهم والتفوق عليهم واصلاح شأن المجتمع الانسانى بترقية العلوم والمعارف .

لولا محطات التجارب هذه لما كان في مصر الآن القطن السكلاريدس اكتفاء بما كان عندها من البامية والقلينى والاشمونى .

فمحطات التجارب هـذه هى التى أوجدت الزاجوراه وهى التى أوجدت بعض الاصنـاف الراقيـة من القطن التى بقيت للآن سرا أو احتكارا لموجديها .

ومكاتب التجارب هـذه هى التى أوجدت مصل الدفتريا والحـمى التيفودية والطاعون البقرى وغيرها مما يطول شرحه .

ان مصروفات وزارة الزراعة سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ تقدرت بمبلغ ١٥٥٥٠٠٠ جنيه منها ٨٩٦٤٤ جنيها للمباحث الزراعية والتجارب ذكرت في مشروع الميزانية في ثلاثة أقسام وهى مرتبات قسم المباحث الزراعية ضمن بند ١ (ا) وقسم المباحث الزراعية ضمن حرف (ب) والتجارب بند ١٢ وذلك لعمل التجارب الزراعيـة والنماذج وتجارب لمقاومة حشرة البق الدقيقى وغيرها ولمجلس مباحث القطن وتجارب فلاحة البسـاتين وتجارب كيمائية وتجارب في مقاومة الامراض المعـدية فى الحيوانات الخ .

ومع أن هذه المكاتب قديمة وأنفقت عليها مبالغ طائلة الا أن الامة لا تعلم عنها شيئا .

ألا يحق لنا أن نطلب اتباع ما هو حاصل في الممالك الاخرى من نشر نتائج أعمال تلك المكاتب وكشفها أولا فأولا وتبليغه البلاد لتنتفع بها الامة . لقد سرنا نحن على العكس من ذلك حتى أن تقارير مجلس مباحث القطن التى كانت تنشر قبل الآن توقف نشرها بعد سنة ١٩٢٣

انى أقدم لحضرات المحترمين أعضاء مجلس الشيوخ مجموعة مكونة من ثلاثة كتب تصدرها وزارة الزراعة الانجليزية تشمل ثلثمائة في الموضوعات الزراعية المختلفة وثمنها كلها خمسة عشر قرشا صاغا خالصة أجرة البريد في انجلترا وما كتب في كل موضوع منها كاف لارشاد المزارعين أحسن ارشاد كما يرى عند قراءة أى واحد منها .

فهى تعالج مواضيع ماشية الغيط وأمراضها والحشرات الضارة بها وغذائها والطيور الداجنة والنحل وأمراضها وصفا وعلاجا ووقاية وغذاء وزراعة الفاكهة والمحاصيل الزراعية العادية والاسمدة وتركيبها وقوانينها ومواد العليق وأشجار الغابات وأمراضها والطيور النافعة للزراعة والحشرات الضارة بالزراعة والجنائن والاشجار والشجيرات والبق الدقيقى على اختلاف أنواعه والضرائب وكميات الغذاء والقوانين العقارية والمواد الكيميائية المستعملة فى الزراعة مع بيان دقيق خاص بزراعة كافة الاصناف الزراعية وحفظ محصولاتها .

تصدر تلك المجموعة كل سنة تقريبا وفي كل طبعة ينقح ما كتب في كل موضوع وتثبت على ملازمته تاريخ تنقيحه ليطمأن المطلع على أن ما يقرأه ومايسترشد به حديث العهد حاويا لاحداث المشاهدات والاختراعات والمكشوفات .

لا يمكن أن ينتظر الناس فائدة من صرف مبالغ طائلة على مكاتب التجارب الا باذاعة أعمالها وتعميم ارشاداتها .

لتشجيع مزارعى الاشجار على الانتفاع بفاكهتها بتجفيفها أو حفظها تتبع الحكومة الامريكية طريقة غاية في الصواب ذلك بمرور أساتذة اخصائيين في المناطق الزراعيـة بعربات بها كل ما يلزم من الآلات والادوات ويختلطون بالزراع في غيطانهم ويفطفون معهم الفاكهة من شجرها ويقشرونها بآلات التقشير الخاصة بكل نوع منها وينزعون بذورها بآلات أخرى ويقطعونها بآلات خاصـة ويطبخونها أمامهم ثم تعبى في العلب والزجاجات المعدة للتصدير ويلحمونها بحضورهم ويلصقون عليها الاوراق المطبوعة والملونة التى نشاهدها على علب الفاكهة والخضروات المحفوظة ثم يعطونهم عناوين المئات من الفابريقات التى تصنع كل هذه الآلات والادوات ويكلفونهم بتكرار هذه العمليات بحضورهم ومن اطمأنوا عليهم تركوهم وانتقلوا لغيرهم .

لم تقف بهم رغبـة التعليم واتقان العمل الى هـذا الحد فقط بل يقيمون لهم معارض للتشجيع وتوزع عليهم المكافآت والجوائز .

نرى الحكومة هنا تخصص للتجارب أراض واسعة جدا وتصرف عليها مبالغ ضخمة ومع ذلك فلا يتمكن المزارعون من الوصول والعلم لنتيجة تلك التجارب بينما نرى في أمريكا غيطان التجارب هى أجزاء من غيطان المزارعين أنفسهم معرضة لزيارة الجمهور الذى يباح له تقليدها بارشاد مندوب الحكومة فتنشر التجربة فى زمن قليل جدا على مساحات واسعة جدا برغبة الزراع أنفسهم لا جبرا عنهم .

انا نريد من محطات التجارب أن تفهم أنها للجمهور ومن الجمهور فلا تختفى عنه ولا تحرمه من الاتصال بها . اننا نريد منها اذاعة ونشر ما اهتدت وتهتدى اليه لا باللغة الانجليزية فقط بل بالعربية أيضا لانها عملت لمصر وبنقود مصر ولابناء مصر قبل كل أحد .

ولنضرب مثلا ماديا نتعرف منه فائدة مكاتب التجارة هذه .

نشرت وزارة الزراعة في أول أبريل سنة ١٩٢٨ تقريرها عن الحالة الحاضرة والمنتظرة للحاصلات عن شهر مارس سنة ١٩٢٨ جاء فيه :

القمح — ظهرت اصابة الخميرة والصدأ بحالة خفيفة في عموم القطر ولايزال المرض الجديد منتشرا في مديريات الوجه البحرى خصوصا في مديريات الغربية والقليوبية والمنوفية وقد بلغت المساحة المصابة به ٣٥٠٠٠ فدان تقريبا وينتظر أن يكون عجز المحصول فيها نحو ١٠ في المائة .

الشعير — الاصابة بالصدأ والخميرة عامة وعادية أما في مديرية قنا فقد أصيب المحصول بالمن بحالة شديدة .

الفول — الاصابة بالمن كانت شديدة في مديريات أسيوط وقنا وأسوان أما الاصابة بالهالوك والصدأ فعامة .

العدس — كانت اصابة المحصول بالمن والدودة الخضراء اصابة بالغة فى مديرية قنا .

الحلبة — ان الاصابة بالمن كانت شديدة في بعض المديريات وينتظر أن يكون المحصول أقل من المتوسط .

هذه الاصابات المختلفة التى نعتت بأنها شديدة وعامة لو تساهلنا في تقدير مداها وجعلناها العشر فقط فان قيمتها المادية باعتبار محصول سنة ١٩٢٦ هى :

الصنف	محصول القطن بالاردب	قيمة الخسارة بالاردب	ثمن الاردب	قيمة الخسارة
القمح	٦٫٧٠٠٫٠٠٠	٦٧٠٫٠٠٠	١٫٥٠٠	١٫٠٥٠٫٠٠٠
الشعير	١٫٨٠٠٫٠٠٠	١٨٠٫٠٠٠	١٫٠٠٠	١٨٠٫٠٠٠
الفول	١٫٦٠٠٫٠٠٠	١٦٠٫٠٠٠	٢٫٠٠٠	٢٣٠٫٠٠٠
العدس	٢٣٧٫٠٠٠	٢٤٫٠٠٠	٢٫٠٠٠	٤٨٫٠٠٠
				١٫٥٩٨٫٠٠٠

ان خسارتنا من هذه الامراض في أربعة أصناف فقط من الحبوب تصل على أقل تقدير الى مليون ونصف مليون من الجنيهات في سنة واحدة وكان يمكن توفيرها لو اهتدت مكاتب التجارة عندنا لمعرفة كيفية الوقاية من هذه الامراض .

والغريب أن من طرق الوقاية المعروفة شيئين يمكن العمل بهما فورا وهما :

انتخاب تقاوى من صنف لا يتأثر بهذه الامراض والزراعة البدرية .

فعن الاول يجب على وزارة الزراعة أن تكثر من التقاوى ذات المناعة بتكليف عمالها بزيارة الغيطان عندما تكون الزراعات قائمة بها لمعرفة ما لم تحصل به اصابة وتشترى محصولاتها وتبيعها للمزارعين كتقاوى للمحصول التالى وبتوالى هذا العمل سنة فسنة يحصل القطر على حبوب ذات مناعة . وان لم نجد في مصر ما يكفى من هذه الحبوب فعلينا استيرادها من الخارج كما تعمل كل الامم الاخرى .

أما عن الزراعة البدرية فالمشاهد أنها تنجى دائما من الاصابة بهذه الامراض المهلكة ولا بد حينئذ من نصح الاهالى للتبكير بزراعة أراضيهم الشتوية . وعلى الحكومة أن تبكر في رى وصرف الحياض . فتقلع عن عادة تأخير اطلاق المياه بالحياض لمنفعة الاراضى المزروعة قطنا .

انى أخشى أن أنسب للتغالى في اعتقادى هذا بخصوص رى وصرف الحياض ولكنى أنقل هنا ما جاء بتقرير وزارة الزراعة الرقيم أول أبريل سنة ١٩٢٨ السالف ذكره :

العدس — تأثر المحصول من الصقيع في أواخر فبراير خصوصا في الزراعة المتأخرة وهى تشمل أكثر المساحة المزروعة في مديريتى أسيوط والمنيا بسبب تأخير صرف الحياض .

وبالرجوع الى كشف رى وصرف الحياض صفحة ٢٨ من هذه المذكرة تدرك بسهولة صحة ما جاء بتقرير وزارة الزراعة هذا من حصول تأخير غير عادى في صرف حياض تفتيش رى قسم رابع الى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧